الأمم المتحدة

TD/B/EX(55)/2/Rev.1

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
31 May 2012
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون
جنيف، ٢-٥ تموز/يوليه ٢٠١٢
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

موجز

ينظر مجلس التجارة والتنمية في التقرير المتعلق بالأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا في إحدى دوراته التنفيذية السنوية. ويقدم تقرير هذا العام لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطُلع بها خلال الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢، وتعرض الأنشطة في إطار أركان العمل الثلاثة للأونكتاد وهي: البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. ويبين التقرير أيضاً الشراكات التي أقامها الأونكتاد أثناء تنفيذه لأنشطته ويقدم تقييماً عاماً لتأثير أنشطة الأونكتاد في أفريقيا.

(A) GE.12-50992 070612 080612

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- يدعم الأونكتاد البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال أنشطته المتمثلة في إجراء البحوث، وبناء توافق الآراء، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات. وقدم الأونكتاد، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، الدعم إلى البلدان الأفريقية في عدة مجالات تتراوح بين التجارة، والتمويل، والاستثمار في السلع الأساسية، والعلم والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، عزز الأونكتاد الشراكات القائمة مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية الأفريقية. كما وسع نشر أعماله البحثية وتحليلاته للسياسات في أفريقيا.

٢- وعزز الأونكتاد أيضاً الشراكات القائمة مع إدارات ووكالات أخرى في الأمم المتحدة. فهو عضو نشط في "آلية التشاور الإقليمية" لوكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامجها الذي يخص "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا". وعلاوة على ذلك، عزز التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي هذا السياق، عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٢ اجتماع بين "الفريق التوجيهي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" التابع للأونكتاد ومدير التنمية الاقتصادية لدى الأونكتاد وشعبة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمناقشة مجالات التعاون الجديدة وكيفية تعزيز دور الأونكتاد في مجموعات آلية التشاور الإقليمية.

٣- ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة الأونكتاد في إطار أركان عمله الثلاثة وهي: البحث وتحليل السياسات؛ وبناء توافق الآراء بشأن القضايا الإقليمية والعالمية، والتعاون التقني.

أولاً- البحث وتحليل السياسات

٤- يساهم عمل الأونكتاد في مجال البحث وتحليل السياسات في زيادة فعالية تصميم السياسات وصياغتها وتنفيذها في أفريقيا من خلال: تتبع الأداء الاقتصادي والتقدم المحرز؛ وحفز وبلورة النقاشات المتعلقة بقضايا السياسات التي تؤثر في تنمية أفريقيا؛ وتوفير خدمات المشورة للحكومات الأفريقية بشأن قضايا السياسات من خلال عمليات استعراض السياسات الوطنية؛ وتحسين جمع وتحليل البيانات.

ألف- تتبع الأداء الاقتصادي والتقدم المحرز

٥- قدم *تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١١* تحليلاً شاملاً لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وبين هذا التحليل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي وفدت إلى أفريقيا في عام ٢٠١٠ انخفضت إلى ٥٥ مليار دولار، وذلك في ثاني انخفاض لها خلال سنتين متتاليتين. واستمر نصيب أفريقيا من الاستثمار الأجنبي بالنسبة إلى البلدان النامية في الانخفاض، وما زالت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا تتركز، بالدرجة الأولى، في الصناعات المتعلقة بالموارد، ولا سيما النفط والغاز. ويتنبأ التقرير بأن من المحتمل أن تفد من البلدان المجاورة، على المدى الطويل، تدفقات استثمار أكثر تأثيراً على التنمية. وعلى الرغم من وجود بعض الأدلة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أفريقيا بدأ يبرز في الصناعات غير المتعلقة بالموارد الطبيعية، فإن هذه الاستثمارات ما زالت ضئيلة، إذا ما قورنت بمناطق أخرى، إذ إنها لا تتعدى ٤٦ مليار دولار. وتشير بحوث الأونكتاد إلى أن تحقيق الانسجام بين اتفاقات التجارة الإقليمية في أفريقيا وتسريع التخطيط للاستثمار الأجنبي المباشر وإحكام تنسيق هذا التخطيط يمكن أن تساعد أفريقيا على تحقيق إمكانات بلدان القارة في مجال استيعاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

باء- حفز وبلورة النقاشات المتعلقة بقضايا السياسات التي تؤثر على التنمية في أفريقيا

٦- ركز *تقرير اقتصاد المعلومات، ٢٠١١*، الذي أعده الأونكتاد، على الكيفية التي يمكن بها للاستخدام الفعال والمنهجي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن يساعد على تطوير القطاع الخاص. وخلص التقرير، بعد استعراض استراتيجيات الجهات المانحة والاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال، إلى أن إمكانات تعزيز الصلة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطوير القطاع الخاص لم تستغل كلياً على الإطلاق. فعلى سبيل المثال، إن أكثر من ٤٠ في المائة من استراتيجيات تطوير القطاع الخاص المعتمدة لدى الوكالات الإنمائية الثنائية التي استعرضها التقرير، لا تتضمن أية إشارة إلى البُعُد المتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويعرض التحليل الوارد في التقرير عدة حالات ملموسة مستمدة من أفريقيا. وقد عرض التقرير في مناسبات رسمية أُعلن فيها عن صدوره وفي حلقات دراسية أُعدت للصحافة في ست مدن أفريقية.

٧- وفي عام ٢٠١١، واصل الأونكتاد، في إطار برنامج العمل الموكل إليه في ميدان إمداديات (لوجستيات) التجارة، إجراء البحوث الموضوعية حول طائفة واسعة من القضايا السياساتية والقانونية والتنظيمية وما يتصل بها من تطورات تؤثر في التجارة والنقل لدى البلدان النامية، وهي قضايا يتسم العديد منها بأهمية بالغة للبلدان الأفريقية والمناطق الفرعية الأفريقية. وقد نُشرت البحوث والتحليلات من خلال إصدار عدد ٢٠١١ من *الاستعراض السنوي للنقل البحري* والإصدارات الفصلية *للنشرة الإخبارية المتعلقة بالنقل*. كما نشر

الأونكتاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ دراسة بعنوان *تيسير التجارة في الاتفاقات التجارية الإقليمية* تحلل التدابير الجمركية وغيرها من تدابير تيسير التجارة الواردة في ١١٨ اتفاقاً من الاتفاقات التجارية الإقليمية السارية المفعول حالياً في أفريقيا وآسيا والأمريكتين وأوروبا. وواصل الأونكتاد أيضاً، خلال عام ٢٠١١، استكشاف آثار تغير المناخ وتداعياتها على البنية التحتية للنقل والخدمات والعمليات المتصلة به، وهي تداعيات يتعين فهمها فهماً صحيحاً لضمان اتخاذ تدابير التكيف المناسبة.

٨- أما *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ٢٠١١: تعزيز التنمية الصناعية في البيئة العالمية الجديدة*، الذي اشترك في إعداده ونشره الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فإنه يبحث حالة التنمية الصناعية في أفريقيا، مركزاً على الصناعة التحويلية الأفريقية. وهو يقدم أيضاً تحليلاً للمحاولات التي بُذلت في الماضي لتعزيز التنمية الصناعية في المنطقة والعبر المستخلصة من هذه التجارب. وعلاوة على ذلك، يعرض التقرير توصيات بشأن السياسات تبين الكيفية التي يمكن بها تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا في البيئة العالمية الجديدة. وقد أُعلن عن صدور التقرير في عدة أماكن - شملت أديس أبابا وداكار ومازيرو وجوهانسبرغ - وتم التعريف به في عدة صحف مشهورة. وسجل الأونكتاد ما لا يقل عن ١٧٨ قصاصة صحفية فيما يتعلق بالإعلان عن صدور *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ٢٠١١*. وأُعدت أيضاً مقتطفات تبين النتائج والرسائل الأساسية التي تضمنها التقرير ونُشرت هذه المقتطفات عن طريق الموقع الإلكتروني للأونكتاد. وأُشير إلى التقرير في ورقات القضايا التي أُعدت للاجتماع السنوي الخامس لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية للاتحاد الأفريقي المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. واقتُبست مقتطفات من التقرير ونوقشت في حلقة عمل بشأن بناء القدرات عُقدت لمدة أربعة أيام حول *التنمية الصناعية والعولمة في أفريقيا* في جامعة دار السلام عن طريق المعهد الافتراضي للأونكتاد.

٩- وأما *تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١١: الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون بين بلدان الجنوب لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة*، فقد أشار إلى أن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يدعم جدول أعمال يهدف إلى تحقيق تحول ويقود أقل البلدان نمواً نحو التنمية الشاملة والمستدامة. ويشير التقرير أيضاً إلى أن أقل البلدان نمواً ستجني أقصى الفوائد من التعاون بين بلدان الجنوب عندما يتم إنشاء علاقة دينامية ذات اتجاهين يحصل فيها تعزيز متبادل بين السياسات التي تنفذها الدول الإنمائية الحفازة في أقل البلدان نمواً والتعاون بين بلدان الجنوب في عملية مستمرة من التغيير والتنمية. ويقدم التقرير عدداً من التوصيات المتعلقة بالسياسات والتي قد تكون ذات أهمية لأقل البلدان نمواً الواقعة في أفريقيا. وقد أُعلن عن صدور التقرير في عدة مدن شملت أديس أبابا وكيغالي ولوساكا ومازيرو وجوهانسبرغ.

١٠- وفي عام ٢٠١١، نفذ الأونكتاد مشروعاً بعنوان: *الأزمات الاقتصادية واعتماد أقل البلدان نمواً على السلع الأساسية: رسم ملامح التعرض لتقلب السوق وبناء المرونة لمواجهة الأزمات المقبلة* في بنن وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. وقد ساعدت دراسات الحالة التي أجريت عن طريق هذا المشروع على إجراء استعراض وتقييم قطاعيين للتجارب الناجحة والتجارب الأقل نجاحاً التي حققتها أقل البلدان نمواً في التصدي لتأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على أقل البلدان نمواً المعتمدة على السلع الأساسية. وساعد ذلك على بناء توافق آراء بشأن سُبُل ووسائل رسم ملامح تعرض أقل البلدان نمواً لتقلب السوق وبناء المرونة لمواجهة الأزمات المقبلة. ونُظمت في إطار هذا المشروع مناسبة خاصة حول قضايا السلع الأساسية خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وأجرى المشاركون فيها مداولات بشأن النتائج التي أسفرت عنها دراسات الحالات واعتمدوا توصيات وجيزة بشأن العمل الذي يمكن القيام به على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. واطلعوا أيضاً على الدروس والاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة فيما يتعلق برسم السياسات. وقد جذبت تلك المناسبة الخاصة أكثر من ٩٠ مشاركاً من أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وفي سياق الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً - برنامج عمل اسطنبول - كانت السلع الأساسية والقضايا المتصلة بالأمن الغذائي، بما في ذلك تنويع السلع الأساسية وإضافة القيمة، من بين المجالات التي تم تحديدها بوصفها تحديات قديمة تواجهها البلدان الأفريقية. وفي هذا السياق، وفرت المناسبة الخاصة وجهة واضحة لعملية التفاوض في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً ووسعت أُفق هذه العملية.

١١- وعمل الأونكتاد المتعلق بالهجرة والحوالات وثيق الصلة بالجهود الأفريقية الرامية إلى تعزيز حرية تنقل الأشخاص واندماجهم في سوق العمل، نظراً إلى اعتماد العديد من البلدان الأفريقية على التحويلات. وقد أجرى الأونكتاد بحوثاً وتحليلات حول الهجرة ودعا إلى تحسين فهم الآثار التجارية والإنمائية المترتبة على الهجرة وإلى بناء توافق آراء بشأنها، بما في ذلك من خلال عقد اجتماع لفريق خبراء بشأن تعظيم أثر التحويلات في التنمية (١٤-١٥ شباط/ فبراير ٢٠١١)، ومشاركته في "الفريق العالمي المعني بالهجرة" و"المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية". وقد سلطت هذه الأعمال الضوء على الأثر الإيجابي لازدياد تدفقات التحويلات في الحد من الفقر وعلى أهمية إشراك البلدان الأفريقية على المستوى المالي في تحسين استغلال الفوائد المتأتية من ازدياد التحويلات.

جيم- عمليات استعراض السياسات الوطنية

١٢- ***عمليات استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات.*** يجري الأونكتاد عمليات استعراض للسياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات بغية مساعدة البلدان على تقييم تأثير تحرير التجارة في قطاعات خدمات محددة وتحديد الأُطر التنظيمية اللازمة لتعزيز الأهداف الإنمائية القطاعية الوطنية. وانتهى الأونكتاد من إجراء استعراض بشأن أوغندا، ويجري حالياً استعراضين آخرين بشأن ليسوتو ورواندا. وتساعد عمليات الاستعراض البلدان المستفيدة على تحديد القطاعات التي يمكن فيها إعطاء الأولوية للتجارة الأفريقية والإقليمية في الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالتجارة والتنمية. وهي تتيح أيضاً للبلدان اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التحرير الأمثل لقطاعات خدمات محددة.

١٣- ***عمليات استعراض سياسات الاستثمار.*** كانت أفريقيا الجهة المستفيدة الرئيسية من "برنامج استعراض سياسات الاستثمار" حتى الآن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهى الأونكتاد من استعراض سياسات الاستثمار في موزامبيق وشرع في استعراض سياسات الاستثمار في جيبوتي. وعرض الأونكتاد أيضاً، في سياق الاجتماع السنوي للجنته المعنية بالاستثمار والمشاريع والتنمية، تقريري التنفيذ الخاصين بإثيوبيا وجمهورية تترانيا المتحدة، اللذين يشيران إلى أن البلدين نفذا نسبة كبيرة من التوصيات المنبثقة عن استعراض سياسات الاستثمار وإلى ازدياد الاهتمام بفرص الاستثمار وتدفقات الاستثمار، وأجرى الأونكتاد في الوقت ذاته تقييماً لسياسات كينيا ورواندا. ومن أصل استعراضات سياسات الاستثمار البالغ عددها الإجمالي ٣٢ استعراضاً، تم إعداد ٢٠ استعراضاً لفائدة البلدان الأفريقية. وواصل الأونكتاد الحوار مع عدد من البلدان الأفريقية التي طلبت إجراء استعراضات لسياسات الاستثمار، بما فيها سبعة من أقل البلدان نمواً، واتُفق على تناول هذه الطلبات في عام ٢٠١٢ وما بعده. ويُضاف إلى ذلك أن الأونكتاد ساعد البلدان المستفيدة على تنفيذ التوصيات الصادرة بشأن استعراضات سياسات الاستثمار الخاصة بها. وفي سياق سلسلة أفضل الممارسات في مجال الاستثمار من أجل التنمية، التي توفر للبلدان "دليلاً جاهزاً" لرسم سياسات الاستثمار، حلَّل الأونكتاد تجربة موزامبيق في تقرير بعنوان *"كيف يتسنى للبلدان الخارجة من نزاع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه"*.

١٤- ***استعراض السياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.*** قدم أول استعراض للسياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعده الأونكتاد إلى حكومة مصر وغيرها من الدول الأعضاء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ولقي هذا الاستعراض الاستحسان. وقد أُعد بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمصر ومكتب برنامج الأمم المتحدة في القاهرة، وبدعم منهما. وهو يقيّم المنجزات الرئيسية والتحديات التي ما زالت قائمة في مجالات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية المهارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في قطاع التعليم، وتطوير المحتوى الإلكتروني باللغة العربية، وتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجه نحو التصدير. وهو يقترح مُدخلات قيّمة في إطار إعداد الوزارة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية القادمة، بما في ذلك أفضل الممارسات المستقاة من بلدان أخرى، لمساعدة الحكومة على صوغ أهدافها وتدابيرها الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

دال- جمع البيانات وتحليلها

١٥- ***بناء القدرات فيما يتعلق بجمع البيانات بشأن الاستثمار***. واصل الأونكتاد مساعدة بلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في مجال جمع البيانات وإبلاغ الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وقد ساهم عمل الأونكتاد مساهمة فعالة في تعزيز قدرة هذه البلدان على جميع البيانات. وبدأت السوق، لا بجمع أو تحسين البيانات فحسب، بل أيضاً بإصدار تقريرها الخاص بالاستثمار لأول مرة تحت إشراف الأونكتاد. ويعتزم الأونكتاد أيضاً تعزيز المساعدة التقنية لتحسين جميع البيانات عن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عَبر الوطنية في نيجيريا.

ثانياً- بناء توافق الآراء

١٦- ***المنتدى الأفريقي للكربون***. دعم الأونكتاد، في إطار "برنامجه الخاص بتغير المناخ"، تنظيم المنتدى الأفريقي الثالث للكربون في تموز/يوليه ٢٠١١ في مراكش بالمغرب. وعزَّز المنتدى الصلات القائمة بين الجهات التي تُعد مشاريع آلية التنمية النظيفة والأوساط المعنية بالاستثمار في المنطقة. ويسَّر أيضاً تقاسم المعارف فيما بين الجهات التي ترعى مشاريع آلية التنمية النظيفة والمشترين. وجرى هذا النشاط برعاية "إطار نيروبي" الذي أُنشئ لتحسين مستوى مشاركة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء، في آلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو. ونُظِّم هذا الحدث مع شركاء آخرين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز ريزو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والرابطة الدولية لتداول الانبعاثات. ونظم الأونكتاد أيضاً حدثاً جانبياً للبلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا. ووفر هذا الحدث منبراً لتقديم درس تعلم إلكتروني بشأن تغير المناخ وسوق الكربون لمساعدة البلدان الأفريقية على انتهاز فرص التجارة والاستثمار الناشئة من السياسات المتعلقة بتغير المناخ، وخاصة من خلال آلية التنمية النظيفة. وعالج الاحتياجات المحددة للسلطات الوطنية المعينة ولمصممي المشاريع في هذه البلدان.

١٧- وفي ضوء تزايد الشواغل إزاء احتمال أن يكون لتغير المناخ تأثيرات هامة على النقل والتجارة الدوليين، عقد الأونكتاد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ اجتماع خبراء مخصصاً ركّز على "تأثيرات تغير المناخ والتكيف: تحد أمام الموانئ العالمية". وكان الهدف من الاجتماع توفير منبر لإجراء مناقشات بين الخبراء بشأن الوسيلة المثلى لتحسين فهم تأثيرات تغير المناخ على الموانئ واتخاذ تدابير تكيف فعالة ومناسبة في هذا الشأن. وحضرت الاجتماع وفود أفريقية من إثيوبيا وغانا وموريشيوس ونيجيريا، وكان من بين الخبراء المشاركين فيه متحدثون من جنوب أفريقيا وموريشيوس.

١٨- وعُقدت الدورة الرابعة والأخيرة "لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التحديات المتصلة بالنقل وتيسير التجارة وخيارات السياسات" في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وحضرها أكثر من ٢٠ بلداً أفريقياً. وأعد الأونكتاد لهذه الدورة مذكرة قضايا ناقشت بعض التحديات الأساسية المختارة التي قد تقوض النقل والتجارة والتي تتطلب الاهتمام والدرس. وتستند هذه المذكرة أيضاً إلى الدروس المستخلصة من الدورات الثلاث السابقة وتستعرض في فصول مستقلة أحدث التطورات والتحديات المستمرة التي تؤثر في النقل الدولي، مع التركيز بوجه خاص على المشكلات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية؛ والتحديات المتوقعة في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة وأتمتة الجمارك، بما في ذلك مساهمة القطاع الخاص في هذه المساعي. وتشير المذكرة، في الجزء الأخير منها، إلى الخيارات السياساتية التي ينبغي أن تعتمدها الحكومات المعنية في مجالات مختارة، وما يمكن أن يضطلع به الأونكتاد والشركاء في التنمية من دور في اعتماد تلك الخيارات وتنفيذها.

١٩- ***دورات مجلس التجارة والتنمية***. اشتملت الدورة التنفيذية الثالثة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية المتعلقة بأفريقيا والتي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١١ على حلقة نقاش حول "تعزيز فعالية المعونة: من باريس إلى بوسان". وتمخضت الحلقة عن بعض التوصيات الرئيسية التي ساعدت واضعي السياسات في البلدان الأفريقية على تحديد أولوياتهم واحتياجاتهم في المؤتمر الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة الذي عقد في بوسان، كوريا الجنوبية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. كما تضمنت الدورة السنوية الثامنة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حلقة نقاش حول *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ٢٠١١*. واختُتمت الدورة بإقرار مجموعة من الاستنتاجات المتفق عليها التي تقر بما خلص إليه التقرير من نتائج وما تضمنه من توصيات بشأن السياسات. وطلبت الدول الأعضاء من الأونكتاد أن يواصل بحوثه المتعلقة بقضايا التنمية الاقتصادية وبالتحديات التي تواجهها أفريقيا.

ثالثاً- التعاون التقني

٢٠- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهمت أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، والتي تشمل الخدمات الاستشارية وتنمية القدرات، في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان الأفريقية في المجالات التالية: التجارة والتكامل الإقليمي، والمنافسة، والزراعة والسلع الأساسية، والاستدامة البيئية، والاستثمار، والتمويل، وتنمية المشاريع، والعلم والتكنولوجيا.

٢١- ***الإطار المتكامل المعزَّز.*** واصل الأونكتاد في عام ٢٠١١، المشاركة بنشاط في تفعيل الإطار المتكامل المعزز وتنفيذه. ولما كانت غالبية أقل البلدان نمواً قد انتهت الآن من الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، فقد أولي اهتمام خاص للطريقة التي ينبغي بها تحديث هذه الدراسات، ونوقشت بعض جوانب النسخة الأصلية لهذه الدراسات من أجل تحسين صياغتها على نحو يلبي احتياجات أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، وضع الأونكتاد مع حكومة غامبيا طرائق تحديث تلك الدراسات، وأُقرت هذه الطرائق ومُولِّت بعد أن عرضتها حكومة غامبيا على أمانة الإطار المتكامل المعزز. وإثر هذا الإقرار، شرع الأونكتاد وحكومة غامبيا في عملية التنفيذ. ووضعت أيضاً طرائق لتحديث الدراسات التشخيصية مع حكومة موزامبيق لعرضها على أمانة الإطار المتكامل المعزز كي تقرها. وحضر الأونكتاد حلقة العمل الإقليمية للجنوب الأفريقي بشأن الإطار المتكامل المعزز، التي عُقدت في مازيرو، ليسوتو، في شباط/فبراير والتي نظمتها أمانة الإطار المتكامل المعزز لإذكاء الوعي بعملية الإطار المتكامل المعزز والمساهمة في تعزيز ملكيته. وقدم الأونكتاد عرضاً وأجرى اتصالات مع عدد من وفود أقل البلدان نمواً لمساعدتها في تنفيذ الإطار المتكامل المعزز. ونظَّم الأونكتاد حلقة عمل إقليمية بشأن إدماج التجارة لمساعدة ممثلي حكومات الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وغينيا - بيساو ومالي وتوغو على تحسين دمج التجارة في الخطط الإنمائية الوطنية لهذه البلدان وتعزيز العلاقات مع عملية "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية". وأُجري أيضاً عدد من المشاورات مع بعض البلدان بشأن صياغة مشاريع المستوى ٢، وهي الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، ومع بلدان أخرى بشأن تحديث الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، وهي بنن وتشاد وملاوي والسنغال. وأُعد مشروعان من المستوى ٢ بشأن تقديم مساعدة في مجال السياسات التجارية إلى الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو.

٢٢- ***مشروع إدماج التجارة.*** واصل مشروع إدماج التجارة، في إطار خطة العمل المشتركة مع "العلامة التجارية للجنوب الأفريقي"، مساعدة أقل البلدان نمواً، بما فيها البلدان الأفريقية، على تنفيذ المفاوضات المتعلقة بالإعفاء من الحصص وبقواعد المنشأ المتصلة بها في سياق المفاوضات المتعلقة بإمكانية وصول السلع غير الزراعية إلى الأسواق والمفاوضات المتعلقة بالتجارة بالسلع الزراعية. وفي هذا السياق، أُعدت عدة جلسات إحاطة واجتماعات

تقنية وعُقدت اجتماعات تشاور وصيغ اقتراح منقّح بشأن قواعد المنشأ في إطار المبادرات المتعلقة بالإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص، وذلك بالتشاور مع مجموعة أقل البلدان نمواً. وقُدم هذا المشروع إلى أمانة منظمة التجارة العالمية لتعممه على الدول الأعضاء في المنظمة.

٢٣- ***إمكانية وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق والقوانين التجارية لهذه البلدان.*** الهدف من المشروع المعنون "إمكانية وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق والقوانين التجارية في هذه البلدان" هو زيادة استخدام المبادرات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق لدعم أقل البلدان نمواً. ويتم ذلك بدعم صادرات المجتمعات الريفية وتعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على عرض منتجاتها التقليدية من خلال الفرص التجارية التي يتيحها النظام التجاري المتعدد الأطراف، مثل "المؤشرات الجغرافية"، وتعيين المنشأ، وتحسين التقيد بالاشتراطات المتعلقة بالصحة العامة والصحة النباتية. وأجريت اتصالات أولية مع منظمة الأغذية والزراعة لتنسيق الأنشطة الميدانية واتصالات أخرى مع منظمات غير حكومية. واتُفق على برنامج عمل مع معهد الملكية الفكرية في موزامبيق لإعداد المتطلبات والوثائق اللازمة لتقديم ثلاثة منتجات لأجل تسجيل المؤشرات الجغرافية الخاصة بها.

٢٤- ***دعم المفاوضات التجارية وعمليات التكامل الإقليمي.*** واصل الأونكتاد دعم البلدان الأفريقية ومنظماتها الإقليمية ودون الإقليمية بتعزيز اندماجها المجدي في النظام التجاري العالمي، وذلك تماشياً مع أولويات "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" والأهداف الإنمائية للبلدان الأفريقية، وخاصة في سياق تعزيز التنمية في فترة تتميز بهشاشة الأوضاع الاقتصادية بسبب الأزمات العالمية. وأيد مؤتمر القمة الذي عقده الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٢ في أديس أبابا بإثيوبيا في كانون الثاني/يناير توصيات وزراء التجارة في الاتحاد الأفريقي بشأن وضع خطة عمل لتسريع تشكيل منطقة تجارة حرة أفريقية قارية بغية حفز وتعزيز التجارة والتكامل التجاري بين البلدان الأفريقية وبناء مرونة اقتصادية لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية. وشارك الأونكتاد في مؤتمر القمة وينوي دعم لجنة الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ خطة العمل في المستقبل.

٢٥- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ساهم الأونكتاد في معتكف عقده الاتحاد الأفريقي بشأن التجارة بين البلدان الأفريقية في أديس أبابا في إطار التحضير للاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي الذي عُقد في أكرا، غانا (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١). وأُعيد في هذا الاجتماع الوزاري تأكيد التوصية المتعلقة بتسريع تشكيل منطقة التجارة الحرة بين البلدان الأفريقية وأُحيلت هذه التوصية إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ودعم الأونكتاد أيضاً التجمعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز برامجها المتعلقة بالتكامل التجاري وتعزيز التجارة داخل الإقليم الواحد. وعلى سبيل المثال، يقيّم الأونكتاد الآن مدى الانتفاع بالمخططات التفضيلية الراهنة

في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا. ووفر أيضاً للبلدان الأفريقية، بناءً على طلبها، حلقات عمل للتدريب على "نظام التحاليل والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل". وعلاوة على ذلك، أجرى بحوثاً وتحليلات بشأن آثار الأفضليات وبشأن تآكل الأفضليات من جراء تكاثر الاتفاقات التجارية الإقليمية وبشأن أثر اتفاقات التجارة الحرة الثنائية بين الشمال والجنوب في تحويل التجارة عن غرضها.

٢٦- ودعم الأونكتاد المفاوضات التجارية الإقليمية فيما بين البلدان الأفريقية، وشمل هذا الدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي ونُخبة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية وفرادى البلدان الأفريقية في مشاركتها في المفاوضات المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن المفاوضات التي جرت في جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية. ففيما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بالشراكة الاقتصادية، ساهم الأونكتاد في المناسبات التقنية التي نظمها الاتحاد الأفريقي والهادفة إلى تنسيق المواقف الأفريقية بشأن المفاوضات المتعلقة بالشراكة الاقتصادية بحيث تسهم هذه الشراكة في توسيع التجارة وعمليات التكامل بين البلدان الأفريقية بدلاً من أن تعرقل هذا التوسيع. فعلى سبيل المثال، دعم الأونكتاد المفاوضات التجارية الأفريقية التي جرت في جنيف في إطار التحضير لمشروع إعلان أكرا بشأن مفاوضات الدوحة الذي أعد للدورة السابعة لمؤتمر وزراء التجارة في الاتحاد الأفريقي (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١). وتمثل الأثر المباشر لهذا الدعم في اعتماد الوزراء لذلك المشروع وتقديمه رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية باعتباره إسهام الوزراء في مفاوضات المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية. وشدد المشروع على ضرورة الفروغ قريباً من مفاوضات جولة الدوحة وأن تكون هذه المفاوضات موجهة نحو التنمية وأن تساهم في التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وقُدم كذلك الدعم إلى أقل البلدان نمواً الواقعة في أفريقيا في إعداد مشاريع قرارات وزارية اعتمدها وزراء التجارة الأفارقة. وأُقرت مشاريع القرارات هذه أيضاً في المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية، وهذا الإقرار يدل، هو أيضاً، على التأثير المباشر لدعم الأونكتاد. وقدم الأونكتاد أيضاً المشورة والدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان الأفريقية التي هي في طريقها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومنها الجزائر والرأس الأخضر وسيشيل والسودان.

٢٧- ووفر الأونكتاد، بشكل مكثف، المساعدة التقنية والتدريب للأمانة الثلاثية المكونة من مسؤولين من جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لأجل وضع الصيغة النهائية لاتفاق التجارة الحرة والنصوص القانونية ذات الصلة. وستشكل هذه النصوص الأساس لانطلاق المفاوضات المتعلقة بإنشاء "اتفاق التجارة الحرة الثلاثي" فيما بين البلدان الـ ٢٦ الأعضاء في التجمعات الاقتصادية المذكورة، على نحو ما اتُفق عليه في مؤتمر القمة الثلاثي الثاني لرؤساء الدول

والحكومات المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١١ في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. وخلال عام ٢٠١١، شرع الأونكتاد، بالتعاون مع "العلامة التجارية للجنوب الأفريقي"، في إعداد النماذج الأساسية اللازمة للمفاوضات المتعلقة بالتعريفات الجمركية والمتوقع أن تبدأ في عام ٢٠١٢. وكان الهدف من هذه الأنشطة، كما في العام السابق، دعم "فرقة العمل الثلاثية" في جهودها الهادفة إلى تنسيق وتطوير الاستراتيجيات والسياسات المشتركة لتحسين التكامل والتنسيق بين اللجان الاقتصادية الإقليمية الثلاث.

٢٨- ***تعزيز إطار سياسات الخدمات والقدرات الإنتاجية في مجال الخدمات.*** دعم الأونكتاد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من خلال توفير التدريب والمشورة المتخصصين بشأن القضايا المتصلة بتجارة الخدمات، وتقديم الدعم في مجال تطوير أطر تحرير الخدمات وفي الأعمال التحضيرية للمفاوضات المتعلقة بالتحرير. وساهم العمل في هذه المجالات في إدماج تجارة الخدمات بين البلدان الأفريقية في الاستراتيجيات التجارية والإنمائية الوطنية وفي دفع البلدان إلى التعهد بالتزامات بتحرير قطاعات الخدمات المتصلة بالتجارة. وقُدم أيضاً دعم مماثل بشأن الخدمات لمساعدة البلدان الأفريقية على المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالشراكة الاقتصادية، وركز هذا الدعم على ضمان زيادة إدراك وفهم الآثار الإنمائية المترتبة على الشراكات الاقتصادية وعلى أهمية ضمان أن يتعزز التكامل الإقليمي بمفاوضات الشراكة الاقتصادية بدلاً من أن يضعف.

٢٩- ويعمل الأونكتاد أيضاً على تحسين فهم وتقاسم الخبرات بشأن الأطر التنظيمية والمؤسسية اللازمة لضمان نتائج مفيدة لتحرير الخدمات، بما في ذلك في السياق الإقليمي. فقد ركز "اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي"، المعقود في إطار الأونكتاد، والعمل التحليلي المتصل به، على خدمات البنية التحتية، بما في ذلك الخدمات المالية وخدمات الطاقة والمياه والاتصالات والنقل. وفي دورته لعام ٢٠١١، تقاسمت البلدان الأفريقية مع البلدان الأخرى أفضل ممارساتها وأفضل ما استخلصته من دروس. وعُرض أيضاً في الاجتماع الإطار السياساتي والتنظيمي والمؤسسي للبنية التحتية في أوغندا استناداً إلى استعراض سياسات الخدمات فيها، وشاركت في الاجتماع أيضاً الرابطة الأفريقية لمنظمي المرافق العامة. وبحثت دورة الاجتماع لعام ٢٠١٢ (٢٣-٢٤ شباط/فبراير) آخر ما طرأ من تطورات على خدمات البنية التحتية، بما في ذلك التطور التنظيمي الجديد في هذا المجال، وسعت إلى زيادة توضيح القضايا الرئيسية المتعلقة بإنشاء أنسب الأطر التنظيمية والمؤسسية في قطاعات خدمات البنية التحتية في البلدان النامية.

٣٠- ***دعم صوغ السياسات التجارية والنهوض بالتجارة.*** ساعد الأونكتاد بلدين أفريقيين (أحدهما رواندا) ولا يزال يساعد عدة بلدان أخرى (منها أنغولا) في وضع أطر سياساتها التجارية. وهذه الأطر، التي توضع مع الوزارة المسؤولة عن قضايا التجارة، هي خطوة أولى في مساعدة البلدان على وضع ومراجعة سياساتها التجارية للتأكد من أن هذه

السياسات تعزز التنمية. فأطر السياسات التجارية المدفوعة بالتنمية هي أطر أساسية لإيجاد الإطار الذي يمكّن من تيسير نمو التجارة ويعزز، في الآن ذاته، التنمية الشاملة للجميع.

٣١- وفي مجهود كبير لمساعدة البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، على التصدي للحواجز التجارية القائمة أمام النهوض بالتجارة، قام الأونكتاد، بالتعاون مع عدد من الوكالات الشريكة، بوضع برنامج الشراكة المتعدد السنوات للشفافية في التجارة بشأن جمع البيانات عن التدابير غير التعريفية للبلدان الأفريقية وأسواقها التصديرية. ويشمل الشركاء مصرف التنمية الأفريقي (وكذلك البنك الدولي ومركز التجارة الدولية) وتتولى هذه الجهات جمع البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية للبلدان الأفريقية ولأسواقها التصديرية الرئيسية. ومن المزمع عقد حلقات عمل لبناء القدرات في مجال جمع البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية وتحليلها في إطار مبادرة الشفافية في التجارة لفائدة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا.

٣٢- ***دعم الصناعات الإبداعية.*** ساعد الأونكتاد حكومتي زامبيا وموزامبيق على النظر في وضع سياسات بشأن الصناعات الإبداعية لتيسير تطوير مثل هذه الصناعات. وقدمت المساعدة إلى البلدين في إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالاقتصاد الإبداعي بغية تيسير رسم السياسات واتخاذ إجراءات ملموسة بشأن الصناعات الإبداعية. وإضافة إلى ذلك، نشر الأونكتاد في عام ٢٠١١ دراستين: (أ) تعزيز الصناعات الإبداعية لأغراض التنمية في زامبيا و(ب) بتعزيز الصناعات الإبداعية لأغراض التنمية في موزامبيق. وأجري تحليل للميزان التجاري للمنتجات الإبداعية شمل إمكانات التجارة بين البلدان الأفريقية. وحددت المنتجات الأكثر قابلية للتصدير.

٣٣- ***بناء القدرات في مجال الإمدادات (اللوجستيات) التجارية وتيسير التجارة: التدريب من أجل التجارة.*** استفاد أكثر من ٤٠٠ مشارك من ١٧ بلداً أفريقياً، حتى هذا التاريخ، من ١٠ أنشطة للتدريب التجاري. وتناولت الأعمال الرئيسية إدارة الموانئ، والاستثمار الدولي، والتجارة الدولية، والسياحة المستدامة لأغراض التنمية. وفي كانون الأول/ديسمبر، احتفل برنامج التدريب التجاري بنجاح إنجاز مرحلة التنفيذ المباشر لمشروعه في أنغولا، الذي بدأ في عام ٢٠٠٧. وتمكن البرنامج، من خلال مشروعه في أنغولا، من تنظيم ٢١ حلقة عمل في ٦ ميادين مختلفة متصلة بالتجارة هي: إدارة الموانئ، والسياحة المستدامة، وتغير المناخ وسوق الكربون وحماية المستهلك، والاستثمار الدولي، والقدرات الإنتاجية. وكان عام ٢٠١١ عام نشاط بالنسبة لبرنامج التدريب الخاص بالموانئ في إطار برنامج التدريب من أجل التجارة، الذي يعمل من خلال شبكتين مزدوجتي اللغة (الإنكليزية والفرنسية) في أفريقيا. وتستغرق الدورة سنتين ويجب على المشاركين فيها أن يتموا بنجاح كلاً من المقررات الثمانية وأن يدافعوا عن أطروحة تخرج. وشهد شهر كانون الأول/ديسمبر تخرج الصف الأول من برنامج التدريب الخاص بالموانئ، الذي كان يضم ٢٤ مديراً متوسط

المستوى من وسط الموانئ، منهم ستة من النساء. ومنح كل من المشاركين الناجحين شهادة الأونكتاد في مجال الإدارة الحديثة للموانئ.

٣٤- ***بناء القدرات في مجال الإمدادات (اللوجستيات) التجارية وتيسير التجارة: النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا).*** استفاد ما مجموعه ٤٠ بلداً أفريقياً من الدعم الذي يقدمه برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا). وقد نظمت دورات تدريب متعددة تتيح نقل الدراية العملية والمهارات التي يتضمنها البرنامج بصورة كاملة إلى أفرقة وطنية، وبالتالي، ضمان استمرار تطبيقه في الأجل الطويل من جانب الإدارات الجمركية الوطنية. وواصل برنامج مساعدة تقنية يموله الاتحاد الأوروبي دعم الأنشطة مع أمانة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لتحسين النظم الجمركية الوطنية القائمة ووضع وتنفيذ نظام مرور عابر إقليمي يقوم على آخر إصدار من برنامج أسيكودا. وسيركز هذا المشروع، في عنصره المتعلق بالمرور العابر، على ممرين (دوالا - بانغي ودوالا - نجامينا) وسيمتد، في مرحلة ثانية، إلى بلدان أخرى في المنطقة. ويهدف برنامج مساعدة تقنية تموله حكومة هولندا إلى أتمتة تجهيز شهادات الصحة النباتية والتصديق عليها لدى تقديم بيانات التصدير الجمركية بغية تسريع إجراءات التخليص. وسيطبق النظام أولاً في أثيوبيا. وفي عام ٢٠١١، شرعت هيئة الإيرادات في رواندا في مشروع كبير للتحديث والإصلاح يشتمل على الانتقال إلى الإصدار الأخير من برنامج أسيكودا. وسيوسع المشروع نطاق استخدام النظام ليشمل وكالات حكومية أخرى من أجل إنشاء وتنفيذ "نظام شباك وحيد" يستند إلى النظام الجمركي ويستخدم الحلول التكنولوجية لبرنامج أسيكودا. كما بدأت أنشطة تنفيذ نظام أسيكودا أو تواصلت في جيبوتي وليبيريا والجمهورية العربية الليبية ومالي وسان تومي وبرينسيبي وتونس وزمبابوي. ونظم عدد كبير من الدورات التدريبية لبرنامج أسيكودا بشأن نقل "الدراية العملية" وبناء القدرات لفائدة البلدان الأفريقية التي تستخدم النظام على المستويين الوطني والإقليمي في مجال الجمارك ومسائل تكنولوجيا المعلومات. واشتملت الدورات الجمركية، بصورة رئيسية، على الانتقائية وإدارة المخاطر، وتقييم وتنفيذ المرور العابر. وركزت دورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على بنية قواعد البيانات وإدارتها، وتبادل المعلومات والاتصالات، وتكنولوجيا الويب، وصيانة النُظم وتطويرها.

٣٥- ويتسم النقل وتيسير التجارة بأهمية حاسمة للعديد من البلدان في أفريقيا، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية ذات الوضع الجغرافي غير المواتي. ويسر الأونكتاد عقد حلقات عمل وطنية بشأن التقييم وتقديم خدمات استشارية بشأن النقل في بوتسوانا وبوركينا فاسو وغانا ومالي والمغرب وناميبيا ورواندا وجمهورية تترانيا المتحدة. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، أنشأ الأونكتاد مشروعاً جديداً عنوانه "تعزيز قدرات البلدان النامية في أفريقيا وآسيا لدعم مشاركتها الفعالة في التفاوض على ترتيبات تيسير التجارة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف". وهذا المشروع، الذي يشكل جزءاً من الشريحة السابعة لحساب التنمية التابع للأمم المتحدة، سوف يستغرق ٣٢ شهراً وسوف يفيد بلداناً في شرق

أفريقيا مثل جمهورية تترانيا المتحدة وأوغندا ورواندا. وإضافة إلى ذلك، سيتم شمل بوروندي وكينيا بالأنشطة الإقليمية والأقاليمية. وقد التزم هذان البلدان، خلال السنوات القليلة الماضية، بعدد متزايد من مبادرات تيسير التجارة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وتتسم إدارة هذه الالتزامات إدارة فعالة وضمان تواؤمها مع الأهداف الإنمائية الوطنية بأهمية حاسمة لنجاح تيسير التجارة.

٣٦- ***دعم رسم سياسات المنافسة.*** إن برنامج "المنافسة الخاص بأفريقيا" الذي أطلقه الأونكتاد في عام ٢٠٠٩، قد صمم خصيصاً لمساعدة البلدان الأفريقية في تطوير الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية الملائمة من أجل تنفيذ قانون وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين تنفيذاً فعالاً. وعلى الصعيد الوطني، قدم الأونكتاد، بدعم من البلدان والبرامج المانحة، المساعدة إلى البلدان الأفريقية في (أ) صياغة تشريعاتها الخاصة بالمنافسة، بما في ذلك من خلال تحليل قطاعات محددة؛ (ب) تنظيم دورات تدريبية للمسؤولين عن عمل السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة؛ و(ج) المساهمة في إيجاد "ثقافة منافسة". وإضافة إلى ذلك، قدم الأونكتاد إلى البلدان الأفريقية مساعدة تقنية تتعلق بإعداد أو اعتماد أو تنقيح تشريعاتها الوطنية الخاصة بالمنافسة وبناء قدراتها المؤسسية الوطنية من أجل تعزيز فعالية تشريعاتها الخاصة بالمنافسة. وساعد أيضاً البلدان الأفريقية في تحسين سياساتها وتشريعاتها الخاصة بحماية المستهلكين. والبلدان الأفريقية التي استفادت من مساعدة الأونكتاد هي أنغولا وبنن وبوتسوانا والكاميرون والرأس الأخضر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وسيشيل وسيراليون وجنوب أفريقيا وسوازيلند وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي. وعلى الصعيد الإقليمي، ساعد الأونكتاد المنظمات الإقليمية في أفريقيا على صياغة وتنفيذ تشريعاتها الإقليمية الخاصة بالمنافسة. والجهات التي استفادت من مساعدة الأونكتاد هي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وبلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

٣٧- ***الزراعة والسلع الأساسية.*** في مجال السلع الزراعية، واصل الأونكتاد تنفيذ أنشطة في إطار "برنامج السلع الزراعية لجميع بلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ" الذي يموله الاتحاد الأوروبي. وعُقدت سلسلة من المناسبات حول موضوع بناء القدرات واشتملت على: (أ) مؤتمر لأصحاب المصلحة في عموم أفريقيا بشأن القطن في بنن؛ (ب) حلقتي عمل إقليميتين بشأن تطوير معايير الزراعة الغذائية وإطلاق "بوابة استحقاق الاستدامة"، لفائدة بلدان غرب ووسط أفريقيا الناطقة بالفرنسية في السنغال وللبلدان الناطقة بالإنكليزية في جمهورية تترانيا المتحدة، على التوالي؛ و(ج) حلقة عمل عُقدت في جمهورية تترانيا المتحدة بشأن خارطة طريق لبورصات السلع الأساسية بوصفها أدوات لإنتاج الأغذية القائمة على الزراعة وللتجارة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وإضافة إلى ذلك، ساهم الأونكتاد في حلقة عمل إقليمية للجهات صاحبة المصلحة نظمها مركز التجارة الدولية بشأن "دور القطن

في الاستراتيجية المتعلقة بالملابس" في كينيا. واشترك الأونكتاد، بالتعاون مع الوكالات المعنية بتنفيذ برنامج السلع الزراعية لجميع بلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وأمانة هذه المجموعة ووحدة تنسيق البرامج، في تنظيم اجتماع لنشر النتائج التي حققها البرنامج، بغية مساعدة الجهات صاحبة المصلحة في تحديد أنشطة المتابعة. وإضافة إلى ذلك، دعم الأونكتاد إنشاء منصة للتجارة الإقليمية لإجراء ربط شبكي بين بورصات السلع الأساسية الوطنية الخمس القائمة (أثيوبيا وكينيا وزامبيا وملاوي وأوغندا).

٣٨- ***مبادرة التجارة البيولوجية.*** استمرت مبادرة التجارة البيولوجية التي أطلقها الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية وخدمات المشورة إلى برامج التجارة البيولوجية والشركاء العاملين بشأنها في أوغندا. وقُدمت المساعدة أيضاً في تطبيق مفهوم ومنهجيات التجارة البيولوجية، بما في ذلك تطوير سلاسل القيمة وتقييم التأثير. وقُدم الدعم للجهود الهادفة إلى صوغ المشاريع والوصول إلى الأسواق، وجمع الأموال. وفي مجال التجارة، أجريت دراسات وعُقدت اجتماعات تشاور إقليمية بشأن تدابير غير تعريفية مختارة (مثل اللائحة التنظيمية الجديدة للاتحاد الأوروبي الخاصة بالأغذية). وفيما يتعلق بترويج المنتجات الأفريقية، سُلط الضوء على منتجات وخدمات مختارة قائمة على التنوع البيولوجي من خلال برامج المعاملات بين مؤسسات الأعمال والمشاركة في المعارض التجارية في تسعة بلدان أفريقية.

٣٩- ***بناء القدرات بشأن الاستثمار.*** صدر، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، "كتيب تشجيع الاستثمار للدبلوماسيين"، وهو دليل عملي للدبلوماسيين الذين يعملون في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدانهم. ووُزع الكتيب على نطاق واسع وأُرسل إلى مؤسسات تشجيع الاستثمار في أفريقيا وإلى البعثات الدبلوماسية لدى الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، استمر إعداد أدلة استثمار توفر للمستثمرين المحتملين معلومات دقيقة وموضوعية وحديثة عن فرص الاستثمار الناشئة في بلد من البلدان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُرضت أدلة بشأن بنن وجزر القمر والمغرب وزامبيا خلال مؤتمرات وأحداث دولية رئيسية منها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، والاجتماع السنوي الخاص بالاستثمار في دبي وغيرهما من المناسبات الوطنية والإقليمية. ونتيجة لهذا المجهود، أشارت البلدان المستفيدة، ومنها زامبيا، إلى حدوث زيادة في الالتزامات القطعية التي صدرت عن مستثمرين جدد.

٤٠- أما نظام "اللوائح التنظيمية الإلكترونية" الذي وضعه الأونكتاد، وهو نظام من نُظم الحكومة الإلكترونية جاهز للتنفيذ ويمكن تكييفه، فهو يطبق بالفعل الآن في ١١ بلداً أفريقياً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر أيضاً تقديم المساعدة المخصصة إلى بنن وبوركينا فاسو والكاميرون وأثيوبيا وكوت ديفوار ومالي والمغرب والنيجر ورواندا وتوغو في تبسيط الإجراءات وتنفيذ حلول الحكومة الإلكترونية.

٤١- وبغية تحسين القدرة التقنية للبلدان الأفريقية لتمكينها من المشاركة على نحو فعال في المفاوضات الدولية المتعلقة بمعاهدات الاستثمار، وتنفيذ هذه المعاهدات تبعاً لذلك، واصلت

الأمانة تقديم المساعدة المخصصة إلى عدد من البلدان التي طلبتها. وقد ثبت أن حلقات العمل الإقليمية والوطنية التي عقدها الأونكتاد والمشورة المخصصة التي قدمها كانت ذات أهمية حاسمة في زيادة القدرات التقنية للمتفاوضين على اتفاقات الاستثمار الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام برنامج اتفاقات الاستثمار الدولية بإنجاز وعقد دورة تعلم عن بعد بشأن سياسات منع نشوب المنازعات لفائدة أنغولا والبلدان الناطقة بالبرتغالية، أعدت بالتعاون مع برنامج الأونكتاد الخاص بالتدريب التجاري. وإضافة إلى ذلك، قام برنامج اتفاقات الاستثمار الدولية، في إطار تقديم المشورة المخصصة، بمراجعة معاهدات الاستثمار الثنائية النموذجية الخاصة بمصر وجنوب أفريقيا وبإبداء تعليقات بشأنها، فساعد بذلك على تعزيز قدرة هذين البلدين على التكيف مع التحديات الإنمائية الناشئة.

٤٢- ***الملكية الفكرية.*** نشر الأونكتاد، في النصف الأول من عام ٢٠١١، "دليله المرجعي لاستخدام حقوق الملكية الفكرية في حفز إنتاج المستحضرات الصيدلانية في البلدان النامية". وأُتيحت نسخ من الدليل المرجعي للقضاة خلال دورة تدريبية حول حقوق الملكية الفكرية والإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية لفائدة بلدان غرب أفريقيا وبلدان الجنوب الأفريقي في الفترة من ١٧ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في ألمينا، غانا. وقد أُعدت الدورة التدريبية لعاملين في السلك القضائي من الكاميرون وغانا وموزامبيق ونيجيريا وجنوب أفريقيا. وعقد الأونكتاد و"الوكالة الألمانية للتعاون الدولي" دورة تدريبية مشابهة للقضاة الوطنيين من مصر وأثيوبيا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا في آذار/مارس ٢٠١٢ في أديس أبابا، أثيوبيا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وضع الأونكتاد اللمسات الأخيرة على سلسلة دراسات الحالات التي يصدرها بشأن الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية في البلدان النامية، والتي كانت تشكل جزءاً من مشروع أكبر يُنفذ مع منظمة الصحة العالمية. وتشمل السلسلة بلداناً أفريقية مثل أثيوبيا وأوغندا. والهدف من دراسات الحالات التي يجريها الأونكتاد هو تحديد العوامل التي لها أثر حاسم في نجاح عمليات نقل التكنولوجيا الصيدلانية بغية التمكين من إنتاج الأدوية بشكل قابل للاستمرار في البلدان النامية ودوام الحصول عليها، وهي جزء من مشروع تعاوني أوسع مع منظمة الصحة العالمية و"المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة" لضمان زيادة إمكانية حصول الفقراء على المنتجات الصيدلانية. ويقوم الأونكتاد حالياً، رداً على طلب تلقاه من اللجنة الوطنية للملكية الفكرية في مصر في بداية عام ٢٠١١، بمساعدة الحكومة في إعداد سياسة للملكية الفكرية لمصر استناداً إلى مقابلات أجراها مع الجهات المعنية المحلية في أيار/مايو ٢٠١١. ويتضمن مشروع التقرير الاستشاري توصيات بشأن النهوض بالصناعات المحلية، بما في ذلك قطاعا المستحضرات الصيدلانية وبرامج الحاسوب، ويبحث القضايا المتعلقة بالمجال العام والصلة بين الملكية الفكرية والمنافسة. وأخيراً، أنجز الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقيِّم تأثير تنفيذ الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في إثيوبيا. وتتفاوض إثيوبيا الآن على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتنفيذ الجوانب

المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية هو أحد الأمور الرئيسية المطلوبة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٤٣- ***دعم تنمية المشاريع.*** قدم الأونكتاد المساعدة إلى مراكز مشروع "إمبريتيك" الأفريقية من خلال توفير الخدمات الاستشارية وعقد حلقات العمل والحلقات الدراسية بشأن تنظيم السياسات المتعلقة بالروابط مع قطاع الأعمال، وتوفير التدريب لمنظمي المشاريع وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (أي الموردين المشاركين في برنامج الروابط)، وتقديم الدعم للشبكات والمبادرات الإقليمية. وفي هذا الصدد، نُفذ عدد من الأنشطة التي مولها الاتحاد الأوروبي بمساهمة مالية لمدة أربعة أشهر، وشارك فيها نحو ٥٠٠ من منظمي المشاريع في ١٥ بلداً أفريقياً وهدفت إلى تطوير شبكات تنظيم المشاريع وتعزيز تنظيم المشاريع وتنمية المشاريع في البلدان المستفيدة. وجرت هذه الأنشطة في بنن وأثيوبيا وغانا وموزامبيق وجنوب أفريقيا وجمهورية تترانيا المتحدة وأوغندا وزامبيا. وانضمت جنوب أفريقيا إلى شبكة إمبريتيك في عام ٢٠١١ بفضل تعاون جديد مع "وكالة تنمية المشاريع الصغيرة". وشارك الأونكتاد، في إطار متابعة مشروعه المعنون "شبكات إمبريتيك لتعزيز تنظيم المشاريع وتنمية المشاريع"، في تنظيم حلقات عمل بشأن السياسات تهدف إلى عرض ومناقشة هدف توفير الإرشادات العملية لمتخذي القرارات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ العناصر الرئيسية المحددة للسياسات الخاصة بتنظيم المشاريع. وعرض الأونكتاد، في حلقات عمل عُقدت في إثيوبيا وغانا والمغرب، إطار سياسات تنظيم المشاريع وطلب من المشاركين العمل بأدوات التقييم الذاتي المتاحة لتحديد الثغرات الجوهرية في نظام تنظيم المشاريع الوطني. ويهدف برنامج إمبريتيك إلى النهوض بتنظيم المشاريع في البلدان النامية، وهو يعمل الآن في ١٢ بلداً أفريقياً. وبغية تيسير توافق الآراء وتبادل أفضل الممارسات فيما بين البلدان الأفريقية في مجال تنظيم المشاريع، قُدم الدعم إلى مراكز إمبريتيك الأفريقية لمساعدتها على المشاركة في مناسبات عالمية، مثل الاجتماع السنوي لمديري إمبريتيك الذي عُقد في جنوب أفريقيا، والأسبوع العالمي لتنظيم المشاريع، الذي أشرك العديد من المراكز الأفريقية بصفة مضيف رسمي، من بلدان منها موريشيوس ونيجيريا وأوغندا وزمبابوي.

٤٤- ***التأمين.*** واصل الأونكتاد تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى قطاع التأمين الأفريقي، بوسائل منها التعاون مع "المنظمة الأفريقية للتأمين" و"المركز الأفريقي لمخاطر الكوارث". واستمر العمل في سياق مشروع لبناء القدرات من أجل تعزيز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإمكانية الحصول على التمويل والتأمين في المغرب وتونس. وفي هذا السياق، بينت بحوث الأونكتاد التي أجريت على الطبيعة (أ) أنه لا يوجد فهم ووعي كافيان لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لدور التأمين في قطاع الأعمال، (ب) أن هناك حاجة إلى تحسين تكييف منتجات التأمين مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، (ج) أن وسطاء التأمين ليسوا على درجة كافية من الاطلاع على الاحتياجات المحدَّدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التأمين أو من إدراك هذه الاحتياجات. ولمعالجة هذه

القضايا، أُعدت ١٠ أدلة وكتيبات تدريب ونُظمت ٢٢ حلقة تدريب لبناء القدرات. ومعظم معدات ومنتجات التدريب التي تم إعدادها في هذا السياق يمكن أن تفصّل حسب الطلب وأن تكيّف لتستخدم في بلدان أفريقية أخرى.

٤٥- ***المحاسبة والإبلاغ.*** خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد عدد من الدول الأعضاء الأفريقية من الأنشطة التي قام بها الأونكتاد في مجالي المحاسبة والإبلاغ وما يتصل بهما من القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة. وشارك اثنان وعشرون بلداً أفريقياً في الدورة الثامنة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد، التي عُقدت في قصر الأمم في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، عقد الأونكتاد في نهاية أيار/مايو ٢٠١١ مناقشات مائدة مستديرة في جنوب أفريقيا بغية وضع أداة لتقييم قدرة كل بلد على ضمان عملية إبلاغ عالية الجودة من جانب الشركات. وضمت المائدة المستديرة الجهات الرئيسية المهتمة بمسألة الإبلاغ في البلد. ووفرت المائدة المستديرة زخماً للحوار الوطني حول مسائل الإبلاغ الآنية والبالغة الأهمية. ويعتزم الأونكتاد في عام ٢٠١٢ إجراء اختبارات نموذجية لأداة تقييم القدرة على الإبلاغ التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وذلك في بلدين في أفريقيا. وعُقدت أيضاً في المنطقة الناطقة باللغة العربية في أفريقيا مناسبة إقليمية لإذكاء الوعي بشأن إطار بناء القدرات وأداة التقييم اللذين أنشأهما الأونكتاد وفريق الخبراء الحكومي الدولي المذكور.

٤٦- ***دعم إدارة الديون.*** خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل برنامج "نظام إدارة الديون والتحليل المالي" الذي وضعه الأونكتاد دعم أفريقيا على المستوى الدولي والإقليمي والقطري في مجال تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لإدارة الديون إدارة فعالة ومستدامة، دعماً للحد من الفقر وللتنمية وحسن الإدارة. وعلى المستويين الإقليمي والدولي، يواصل البرنامج تعزيز شراكته مع منظمات أخرى تعنى بتقديم المساعدة التقنية في مجال إدارة الديون في أفريقيا، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (المركز الإقليمي للمساعدة التقنية لأفريقيا)، و"معهد إدارة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية لبلدان شرق وجنوب أفريقيا"، و"المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات"، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والهدف من هذه الشراكات هو توفير نهج أشمل للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية في بناء قدرتها على إدارة الديون، وفقاً للميزة النسبية لكل جهة من الجهات التي توفر التعاون التقني.

٤٧- وشارك نظام إدارة الديون والتحليل المالي مشاركة فعالة في العديد من العناصر المكونة لمبادرة "مرفق إدارة الديون التابع للبنك الدولي". وهذا المرفق هو مرفق منح متعدد الجهات المانحة يهدف إلى تعزيز القدرة على إدارة الديون والمؤسسات التي تتولى هذه الإدارة، بما يعود بالنفع بصورة رئيسية على البلدان المنخفضة الدخل. ولهذا المرفق ثلاثة مكونات هي: (أ) تنفيذ بعثات تقييم أداء عملية إدارة الديون في البلدان التي تطلب ذلك؛ (ب) تنظيم تطبيق

مجموعة أدوات، بقيادة البلدان، لصياغة وتنفيذ استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الديون؛ (ج) وضع خطط لإصلاح إدارة الديون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، أو كان من المقرر أن يشارك، في بعثات لتقييم أداء عملية إدارة الديون في زمبابوي وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، وفي بعثة تحضيرية بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل لإدارة الديون في رواندا، وفي بعثة بشأن خطة إصلاح مرفق إدارة الديون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد لقيت مشاركة البرنامج في أنشطة مرفق إدارة الديون هذه صدى إيجابياً لدى الجهات المعنية بمرفق إدارة الديون ولدى البلدان المستفيدة. وإضافة إلى ذلك، قام برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، سعياً إلى زيادة تعزيز دعمه الإقليمي لأفريقيا الناطقة بالفرنسية وزيادة فاعلية التنسيق مع المؤسسات التقنية الأخرى التي تقدم مساعدة تمويل عامة في المنطقة، بتجديد تعيين أحد موظفيه في باماكو، مالي، لسنة إضافية تبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي موازاة ذلك، استفاد البرنامج مرة أخرى من الدعم المالي الذي قدمته فرنسا خلال عام ٢٠١١ من أجل دعم الأنشطة التي يضطلع بها في المنطقة والتي تستهدف بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا - بيساو ومالي وموريتانيا والسنغال وتوغو. وعلى الصعيد القطري، يقوم البرنامج، أو سيقوم، بتقديم مساعدة تقنية مباشرة من جنيف إلى ٢٢ بلداً أفريقياً خلال الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢. واشتمل الدعم المقدم للبلدان من جنيف على مساعدة إصلاح عاجلة وتقديم تحديثات لنظام إدارة الديون والتحليل المالي وتعزيزات لمواكبة التطورات السريعة في الممارسات المالية الدولية وتكنولوجيا المعلومات. وجدير بالذكر أيضاً أن ٢٩ بلداً أفريقياً حضر المؤتمر الثامن لإدارة الديون الذي نظمه الأونكتاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في جنيف. وشارك العديد من هذه الوفود أيضاً في مناسبات موازية، منها اجتماع الفريق الاستشاري لنظام إدارة الديون والتحليل المالي الذي نوقشت خلاله أولويات البرنامج.

٤٨- **تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.** في عام ٢٠١١، نُظمت، في إطار المساعدة المقدمة إلى جماعة شرق أفريقيا منذ عام ٢٠٠٧ لتحقيق الاتساق بين تشريعات الفضاء الإلكتروني في الدول الشريكة الخمس، ثلاث مناسبات بالتعاون مع أمانة الجماعة. وتم، في اجتماعين إقليمين "لفرقة العمل المعنية بقوانين الفضاء الإلكتروني" التابعة للجماعة (كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة) تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الشريكة في الجماعة في تنفيذ المرحلة الإطارية الأولى ومناقشة الإطار القانوني لقوانين الفضاء الإلكتروني الخاص بالجماعة (المرحلة الثانية) وإقراره. ويتناول إطار المرحلة الثانية قضايا المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، والضرائب، وأمن المعلومات. ونظمت أيضاً جلسة إحاطة بشأن قوانين الفضاء الإلكتروني لأعضاء البرلمان في كينيا بصورة مشتركة بين اللجنة المعنية بالاتصالات في كينيا والأونكتاد. وأعد الأونكتاد أيضاً دراسة حول التطورات المتعلقة بالدفع بواسطة الهاتف المحمول في جماعة شرق أفريقيا، وعُرض مشروع هذه الدراسة بمناسبة عقد الاجتماع الإقليمي للجماعة في جمهورية تنزانيا المتحدة.

رابعاً- تقييم التأثير العام

٤٩- كما أُشير في تقرير العام السابق، يظل تقييم تأثير وفعالية أنشطة الأونكتاد في أفريقيا تقييماً محدوداً لكون الأونكتاد وكالة من بين وكالات كثيرة تقدم الدعم في مجال البحوث وبناء القدرات إلى المنطقة. وبناءً على ذلك، من غير اليسير تمييز تأثير أنشطته عن تأثير الأنشطة التي تقوم بها الوكالات الأخرى. ويضاف إلى ذلك أن هذا التأثير وهذه الفعالية يتوقفان، على الأرجح، على عوامل متعددة يخرج بعضها عن نطاق سيطرة الأونكتاد. وبالنظر إلى الطابع المتوسط والطويل الأجل لعمليات تدخل الأونكتاد في المنطقة، فإنه يصعب تقييم تأثير هذه العمليات من خلال تقارير سنوية. وبالرغم من كل ما سبق، هناك مجالات كان فيها لأنشطة الأونكتاد تأثير على نتائج التنمية في المنطقة. وتورد أدناه بضعة أمثلة على ذلك.

ألف- الإسهام في رسم السياسات وصياغتها وتنفيذها

٥٠- ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) قدم *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ٢٠١١* عدداً من التوصيات المتعلقة بالسياسات وذات الأهمية للبلدان الأفريقية، في إطار تنفيذها أهدافها المتمثلة في تسريع التحول الهيكلي من خلال التصنيع. وقد لقي التقرير الاستحسان من قبل الدول الأعضاء في الدورة السنوية الثامنة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية. ونُشرت النتائج والتوصيات الواردة في التقرير على نطاق واسع في المنطقة، وأسهم ذلك في حفز النقاش حول قضية السياسات الصناعية في أفريقيا وفي التأثير على رسم السياسات في المنطقة. وعلاوة على ذلك، أُشير إلى التقرير في ورقة القضايا التي أُعدت للاجتماع السنوي المشترك الخامس للاتحاد الأفريقي ومؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية في جماعة شرق أفريقيا؛

(ب) كان للبحوث والتحليلات السياساتية التي أجراها الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً تأثير هام على الأعمال الموضوعية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في اسطنبول بتركيا في أيار/مايو ٢٠١١. فقد دعا المؤتمر بشدة، مثلاً، إلى تعزيز القدرات الإنتاجية واستمد دعوته هذه مباشرة من *تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١١* الذي أعده الأونكتاد. وتعتبر ضرورة وضع تنمية القدرات الإنتاجية في صميم السياسات الوطنية والدولية من أجل النهوض بالتنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً التوجه الاستراتيجي الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول الجديد، وثمة توافق آراء قوي بشأن أهمية هذا التوجه. وعلاوة على ذلك، فإن المقترحات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا الواردة في برنامج عمل اسطنبول تستند أيضاً إلى تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١١؛

(ج) أسهم الأونكتاد في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أفريقيا. فقد أجريت عمليات استعراض لسياسات الاستثمار في عدة بلدان أفريقية. وساعد هذا الاستعراض البلدان الأفريقية على وضع أطر لسياسات الاستثمار تفضي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تحتاج إليه هذه البلدان بشدة. وعلاوة على ذلك، هناك أدلة استثمار توفر للمستثمرين المحتملين معلومات دقيقة وموضوعية وحديثة عن فرص الاستثمار الناشئة في بلد من البلدان قد أُعدت لفائدة بنن وجزر القمر والمغرب وزامبيا وعُرضت في مؤتمرات رئيسية ومناسبات دولية. ونتيجة لذلك، أشارت بلدان مستفيدة، منها زامبيا، إلى حدوث زيادة في الالتزامات القطعية الصادرة عن مستثمرين جدد؛

(د) وفي مجال التجارة، عزز الدعم الذي قدمه الأونكتاد قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة في المفاوضات التجارية الدولية. فعلى سبيل المثال، دعم الأونكتاد المفاوضين التجاريين الأفارقة في جنيف في إعداد مشروع إعلان أكرا بشأن مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية لأجل الدورة السابعة لمؤتمر وزراء التجارة الأفارقة (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١). وقد تجلى التأثير المباشر في اعتماد الوزراء مشروع الإعلان وعرضه رسمياً على منظمة التجارة العالمية باعتباره إسهام أفريقيا في مفاوضات المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية. أضف إلى ذلك أن الأونكتاد ساعد بلدين أفريقيين ويواصل مساعدة عدة بلدان أخرى (منها أنغولا) في وضع أطر لسياساتها التجارية. ووضع هذه الأطر هو خطوة بالغة الأهمية نحو رسم أو مراجعة سياساتها التجارية الوطنية لضمان أن تكون هذه السياسات معززة للتنمية. وتشكل أطر السياسات التجارية المدفوعة بالتنمية أطراً أساسية لإيجاد الإطار الذي يمكِّن من تيسير نمو التجارة ويعزز، في الوقت ذاته، التنمية الشاملة للجميع.

باء- بناء قدرات الموظفين الحكوميين والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني

٥١- ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) أسهم برنامج "أسيكودا" في زيادة الإيرادات التي حصَّلتها الجمارك في أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وساعد أيضاً على تقليص مدد وتكاليف تخليص البضائع. واستفاد ٤٠ بلداً أفريقيا من الدعم الذي قدمه برنامج أسيكودا في عام ٢٠١١؛

(ب) إن برنامج "إمبريتيك" المتعلق بتنمية المشاريع يُطبق الآن في ١٢ بلداً أفريقيا، ويساهم في التشجيع على إنشاء المشاريع في أفريقيا؛

(ج) إن نظام اللوائح الإلكترونية الذي وضعه الأونكتاد، وهو نظام من نُظم الحكومة الإلكترونية جاهز للاستخدام وقابل للتكييف، يُطبق الآن في أحد عشر بلداً أفريقياً.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تقديم المساعدة المخصصة إلى بنن وبوركينا فاسو والكاميرون وإثيوبيا وكوت ديفوار ومالي والمغرب والنيجر ورواندا وتوغو في تبسيط الإجراءات وتنفيذ حلول الحكومة الإلكترونية؛

(د) استفاد ما مجموعه ٤٠٠ مشارك من ١٧ بلداً أفريقيا من الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في إطار "برنامج التدريب التجاري". ففي كانون الأول/ديسمبر، احتفل هذا البرنامج بإنجاز مرحلة التنفيذ المباشر من مشروعه في أنغولا، الذي بدأ في عام ٢٠٠٧. وقد تمكن البرنامج، من خلال مشروعه في أنغولا، من عقد ٢١ حلقة عمل في ستة ميادين مختلفة تتصل بالتجارة هي: إدارة الموانئ، والسياحة المستدامة، وتغير المناخ وسوق الكربون، وحماية المستهلك، والاستثمار الدولي، والقدرات الإنتاجية؛

(هـ) استمر برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي الذي وضعه الأونكتاد في دعم أفريقيا على الصعيد الدولي والإقليمي والقطري في مجال تعزيز قدرتها البشرية والمؤسسية على إدارة الديون إدارة فعالة ومستدامة، دعماً للحد من الفقر وللتنمية وحسن الإدارة. وعلى الصعيد القطري، يقوم البرنامج، أو سيقوم، بتقديم مساعدة تقنية مباشرة إلى ٢٢ بلداً أفريقيا خلال الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢.

جيم- تيسير توافق الآراء بشأن القضايا التي تهم أفريقيا

٥٢- ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) تضمنت الدورة التنفيذية الثالثة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية، التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١١، حلقة نقاش حول "تعزيز فعالية المعونة: من باريس إلى بوسان". وقد ساعدت التوصيات التي قدمت في هذه الحلقة واضعي السياسات في أفريقيا على تحديد أولوياتهم واحتياجاتهم في "المؤتمر الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة" الذي عُقد في بوسان بجمهورية كوريا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛

(ب) تضمنت الدورة السنوية الثامنة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية، التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حلقة نقاش حول *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ٢٠٠١*. واختتمت الدورة بإقرار مجموعة من الاستنتاجات المتفق عليها التي تنوه بما خلُص إليه التقرير من نتائج وما تضمنه من توصيات بشأن السياسات. وطلبت الدول الأعضاء من الأونكتاد أن يواصل بحوثه المتعلقة بقضايا التنمية الاقتصادية والتحديات التي تواجهها أفريقيا.